أولاً: البحوث والدراسات

السكت في القراءات
أنواعًا وحكمًا وتوجيهًا

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم
آل جلال التميمي

الأستاذ المشارك بكلية القرآن والدراسات الإسلامية – جامعة القدس

- من مواليد عام ١٣٨٧هـ بمدينة الخليل بفلسطين.
- نال شهادة الماجستير من قسم أصول الدين، كلية الشريعة، بالجامعة الأردنية، عام ١٤١٧هـ . كما نال شهادة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، بجامعة عين شمس/ القاهرة عام ١٤٢٣هـ بأطروحته : (**التوجيهات القرآنية في العلاقات الزوجية**).
- من أعماله المحكمة المنشورة: (**الأصل والعارض في أحكام التجويد والقراءات**)، (**حساب الجمل في كتب التفسير**) ، (**الحَمْلُ على النظائر في الرسم العثماني ودوره في الترجيح**)، وغيرها.
- **البريد الشبكي:**

hatem_tamimi@yahoo.com

د. تقي الدين بن مصطفى بن محمد
آل عبد الباسط التميمي

الأستاذ المساعد في كلية فلسطين التقنية العروب– فلسطين

- من مواليد عام ١٣٨٨هـ بمدينة الخليل بفلسطين
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية كلية الآداب بجامعة الخليل بفلسطين عام ١٤٢١هـ بأطروحته: (**مفردة الحسن البصري للحسن بن علي الأهوازي: تحقيق ودراسة**)، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، بجامعة السودان، عام ١٤٣٢هـ. بأطروحته: (**الأوجه المقدمة أداء في القراءات السبع وتوجيهاتها الصوتية**).
- من أعماله المحكمة المنشورة : (**القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء**).
- **البريد الشبكي:**

taqitammi@yahoo.com

ملخص

تشتمل هذه الدراسة على التعريف بالسكت الوارد في قراءات القرآن الكريم، وأنواعه، وبيان المواضع التي يأتي فيها، مع ذكر التوجيهات لكل نوعٍ من الأنواع، سواء من حيث المعاني أم من حيث النحو والصرف وعلم الأصوات.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن علم القراءات من أشرف العلوم وأجلها؛ لاتصاله بكتاب الله عز وجل، وهو علمٌ غزيرُ الفوائد، عظيمُ النَّفعِ، حفظ لنا كثيراً من لغات العرب ولهجاتهم. ومن ذلك موضوعُ السَّكْت، وهو يأتي على عدةِ أنواعٍ، وله أحكامٌ تتعلق بكلِّ نوعٍ. ولذا فقد وقع اختيارُنا على هذا الموضوعِ للكتابةِ فيهِ.

أسباب اختيار الموضوع :

١ – الرغبة في خدمة كتاب الله عز وجل، ونيل الشرف بذلك.

٢ – الرغبة في التسهيل على طلبة العلم؛ بتقديم موضوع السَّكْت لهم مجموعاً في دراسة مستقلة.

٣– الرغبة في تمحيص بعض الأوجه التي قيلت في توجيه بعض مواضع السَّكْت، وبيان وجه الحق فيها.

٤ – رغبة الباحثَيْن في تقديم بحث يجمع بين ما قرءا به، وبين البحث العلمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

جاء السَّكْت في كتاب الله عز وجل على أنواع عدة، وهذه الأنواع بحاجة إلى بيان وتفصيل وتوجيه.

ويُفْتَرَضُ في هذا البحث أن يجيبَ عن الأسئلةِ الآتيةِ : ما تعريف السَّكْت وما أنواعه وشروطه؟ وكم المقدار الزمني للسكت؟ وهل يشترط أن يكون بلا تنفس أم يجوز معه التنفس؟ وما أبرز التوجيهات التي ذكرها العلماء في توجيه كل نوع من أنواع السَّكْت؟ وهل هي مسلَّمةٌ أم أنها تُناقش؟ وما الراجح في كلِّ ذلك؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١ – أنها أوَّلُ دراسةٍ – حسب علم الباحِثَيْن – جمعت موضوع السكت وما يتعلق به في مكانٍ واحدٍ.

٢ – أنها تناولت موضوع السَّكْت من جوانب شتى بالإضافة إلى علم القراءات؛ كالتفسير، وعلم الأصوات، وغير ذلك.

٣– أنها ناقشت المسائل المتعلقة بموضوع السَّكْت بكل أنواعه، وبيّنت الراجح في ذلك.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ – التعريف بالسَّكْت وأنواعه وشروطه.

٢– جمع موضوع السَّكْت في قراءات القرآن الكريم وما يتعلق به من أحكام وتوجيهات في بحثٍ مستقلٍّ.

٣ – مناقشة ما ذُكر في توجيهات السَّكْت، وتصويب ما كان منها بحاجةٍ إلى تصويبٍ.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاعنا على ما كتب في موضوع السكت وجدنا دراسةً سابقةً وهي بعنوان: «**سكتات حفص في القرآن الكريم من طريق الشاطبية وتوجيهها**»، للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، وهذه الدراسة هي بحث منشور في مجلة الدرعية، العدد ٢٣، السنة السادسة، رمضان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٦-٢٥. وهذا البحث يتحدث عن سكتات حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، أما بحثنا فهو عام؛ يشمل جميع أنواع السكت، من الشاطبية ومن الطيبة.

وكذلك فإن مباحث السكت مبثوثةٌ ضمن كتب القراءات السبع والعشر وغيرها. وقد هدف هذا البحث إلى جمع مسائل السكت كلها في مكان واحد.

منهجية البحث:

قامت الدراسة بشكل رئيسٍ على المنهجِ الاستقرائيِّ، ومنهجِ تحليلِ المضمونِ، وهو أحدُ أشكالِ المنهجِ الوصفيِّ. وذلك وفق الخطوات الإجرائيَّة الآتية:

١- تجميع كلِّ المواضع التي فيها سكتٌ في القراءات العشر الكبرى للقرآن الكريم.

٢- تصنيف أنواع السكت، وجعل كل نوعٍ منها تحت مطلبٍ مستقلٍّ.

٣- الرجوع إلى أبرز كتب علم القراءات وتوجيهها وكتب التجويد والتفسير؛ من أجل الوقوف على ما ذكره العلماء من توجيهاتٍ للسكت.

٤- تم تسجيل أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في خاتمة البحث.

وقد جاء هذا البحثُ في مقدمةٍ وأربعةِ مباحثَ وخاتمةٍ، على النحو الآتي:

المقدمة : وفيها التعريف بالموضوع، واستعراض أدبيات البحث.

المبحثُ الأوَّلُ : تعريفُ السَّكْتِ وماهيَّتُهُ وزمنُهُ.

المبحثُ الثَّانِي: شروطُ السَّكْتِ وضوابطُه.

المبحثُ الثَّالِثُ: أنواع السَّكْت ومواضِعُهُ.

المبحثُ الرَّابِعُ: توجيهاتُ السَّكْتِ والمعاني المستفادةُ منه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

واللهُ المُوَفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءَ السَّبِيلِ.

المبحث الأول
تعريفُ السكتِ وماهيَّتُه وزمنُه

وفيه ثلاثةُ مطالبَ :

المطلبُ الأوَّلُ : تعريفُ السَّكْتِ لغةً واصطلاحاً :

السَّكْت لغةً: مصدر (سَكَتَ)، ومعناه: الصمتُ وعدمُ الْكَلامِ[١].

واصطلاحاً: قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادةً، من غير تنفس[٢].

وعرفه الجعبريُّ (ت٧٣٢هـ) بقوله : «قطع الصوت آخر الكلمة آناً[٣]».قال الضباع : «والـ(آن) قيدٌ قائمٌ مقام عدم التنفس المذكور في عبارة غيره» [٤].

وقوله: «آخر الكلمة» قيْدٌ غيرُ لازمٍ؛ لأن السَّكْت قد يأتى في وسط الكلمة، كما سيأتي بعد قليل، فالأولى حذف هذا القيد من التعريف.

ولأئمة القراءات عباراتٌ متقاربةٌ في وصف السَّكْت؛ كقولهم: سكتةٌ يسيرةٌ، سكتةٌ قصيرةٌ. مختلسةٌ من غير إشباع، وقفةٌ يسيرةٌ، وقفةٌ خفيفةٌ، وُقَيْفَة، سكتةٌ لطيفةٌ، سكتةٌ خفيفةٌ[٥].

وأما كون السَّكْت مع تنفس أو دونه فهو ما يتضمنه المطلب الثاني.

المطلبُ الثاني: هل السَّكْت يكونُ مع تنفُّسٍ أو يشترط عدم التَّنَفُّسِ؟

وقع اختلاف بين العلماء في كون السَّكْت مع تنفس أو من دون تنفس؛ فقال أبو شامةَ المقدسيُّ (ت٦٦٥هـ) : «والإشارة بقولهم: «دون تنفس» إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة» [٦].

---

(١) تهذيب اللغة ١٠/ ٢٩. معجم مقاييس اللغة ٣/ ٨٩. لسان العرب ٢/ ٤٣.

(٢) النشر ١/ ٢٤٠.

(٣) كنْز المعاني ٢/ ٤٧٤.

(٤) الإضاءة ص: ٣٠.

(٥) النشر ١/ ٢٤٠-٢٤١.

(٦) إبراز المعاني ص: ٦٧.

وقال الجعبريُّ (ت٧٣٢هـ): «قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة»[(١)].

وَنَقَلَ ابنُ الْجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ) عن ابن بصخان (ت٧٤٣هـ) أنه فسر (دون تنفس) بأنه دون مهلةٍ، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسَهُ مع السَّكْت بدون مهلةٍ لم يمنع من ذلك، فدلَّ على أن التنفسَ هنا بمعنى المهلة[(٢)]. وَنَقَلَ عن الْهُذَلِيِّ (ت٤٦٥هـ) أن قولهم (دون تنفس) يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين؛ لا السُّكُوتُ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ الْقَارِئُ التَّنَفُّسَ. والثاني: أَنْ يُرَادَ بِهِ سُكُوتٌ دُونَ السُّكُوتِ لأَجْلِ التَّنَفُّسِ، أَيْ: أَقْصَرُ مِنْهُ، أَيْ: دُونَهُ فِي الْمَنْزِلَةِ وَالْقِصَرِ[(٣)].

واستصوب ابنُ الْجَزَرِيِّ أن يكون معنى (دون) من قَوْلِهِمْ: «من دُونِ تَنَفُّسٍ» بِمَعْنَى (غَيْرِ)؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ أئمة القراءة وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الأَدَاءِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ؛ مِنْ أَنَّ السَّكْت لا يَكُونُ إِلا مَعَ عَدَمِ التَّنَفُّسِ، سَوَاءٌ قَلَّ زَمَنُهُ أَوْ كَثُرَ. وَذَكَرَ عِدَّةَ أَوْجُهٍ لترجيحه هذا القولَ[(٤)]. ولذا اعتمده في الطيِّبَةِ دون التَّعْرِيجِ على الخلاف فيه، قال:

والسَّـكْت **مِـنْ دُونِ تَـنَفُّسٍ** وَخُـصْ بِـذِيْ اتِصَـالٍ وَانْفِصَـالٍ حَيْـثُ نُـصْ[(٥)]

المطلبُ الثالثُ: تقديرُ زمنِ السَّكْت

يستفاد من مجموع النصوص المنقولة عن أئمة علم القراءات أن السَّكْت زمنُه دون زمن الوقف عادةً. ويكون مقدارُ السَّكْت متناسباً في الطول والقصر مع رتبة

(١) كنْز المعاني ٢/ ١٨٨.

(٢) النشر ١/ ٢٤١.

(٣) المرجع السابق ١/ ٢٤١-٢٤٢. ولم نجد كلامه في «الكامل» في النسخة المطبوعة التي بأيدينا.

(٤) ينظر: النشر ١/ ٢٤٢.

(٥) طيبة النشر ص: ٣٧، البيت رقم: (١٠١).

القراءة؛ تحقيقاً، أو حدراً، أو تدويراً [١].

وقدَّره بعضُ المُحْدَثِينَ بحركتين؛ قال د. محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ) في تعريفه للسكت: «هو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس، مع نيّة استئناف القراءة في الحال، **ومقداره حركتان**» [٢].

ومن المعاصرين أيضاً مَنْ قَدَّرَهُ بأقلَّ من حركتين؛ قال د. عبد القيوم السندي: «مقدار السكوت في الوقف حركتان، **وفي السَّكْت أقل من حركتين**» [٣]. ومنهم من قدَّرَهُ **بحركةٍ وثلث الحركة**[٤].

والذي يظهر بعد ذكر هذه الأقوال أن تقدير المحدثين للسكت بحركتين هو تقريب لعبارات القدماء؛ من نحو قولهم: سكتةٌ يسيرةٌ، سكتةٌ قصيرةٌ... إلخ، فالقولان متفقان في تحديد مقدار زمن السَّكْت. وأما تقديره بها دون الحركتين فهو مجانبٌ للصواب، خاصةً تقديره بحركةٍ وثلثٍ. ومن الأدلة التي يستدل بها لصحة القول الأول :

١. نصَّ إمامُ الفنِّ ابنُ الْجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ) على ذلك بقوله: «لأَنَّ هَؤُلاءِ إِذَا مَدُّوا الْمَدَّ الْمُشْبَعَ عَلَى قَدْرِ الْمَرْتَبَةِ الأُولَى **يَزِيدُونَ التَّمْكِينَ الَّذِي هُوَ قَدْرُ السَّكْت**» [٥].

ويُستفاد من هذا أن مقدارَ السَّكْت مساوٍ لمقدارِ المدِّ الطبيعيِّ، وهو ما قدَّره المتأخرون بحركتين.

---

(١) النشر ١/ ٢٤١.

(٢) الهادي ١/ ٢٤٣. وينظر أيضاً : هداية القاري ١/ ٤٠٨. غاية المريد ص: ٢٣٤.

(٣) صفحات في علوم القراءات ص: ٢٨٣.

(٤) كما في قول الشيخةِ نفيسةَ بنتِ عبدالكريمِ بنِ زيدانَ (ت ١٤٢٨هـ):

والسَّـكْت يَـا فَتَـى هـو السـكونُ ... بـلا تَـنَفس وذا يكـونُ

مقـدارُ حَرْكـةٍ كَطَـيِّ الأصـبع ... وَثُلْثِهَـا فَـأَفْهَم تَكُـنْ مِـنَّ يَعـي

ينظر: تتميم التحفة، نظم الشيخة نفيسة على الرابط الآتي من موقع تلميذها د. يحيى الغوثاني:

http://gawthany.com/vb/showthread.php?p=153920

(٥) النشر ١/ ٣١٦. وفي النسخة المطبوعة (يريدون)، وهو تصحيف. والتصحيح من تحقيق د.السالم الجكني ص: ٩٧٦.

٢. أن الجِلَّةَ من العلماء المعاصرين قدَّرُوه بحركتين؛ منهم: عبد الفتاح المرصفي (ت١٤٠٩هـ)[١]، ومحمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)[٢]، وعطية قابل نصر[٣]. وغيرهم.

٣. الاختبارات التي أجريناها على بعض الأجهزة الحديثة للصوتيات، من خلال قراءات كبار القراء؛ كالمنشاوي وعبد الباسط، وغيرهما بيّنت أن زَمَنَ السَّكْت مقاربٌ لزمنِ المدِّ الطبيعيِّ، وزمنِ الغننِ، وليس أقلَّ من ذلك.

٤. أننا قرأنا بذلك على مشايخنا، وتلقيناه عنهم كذلك.

(١) هداية القاري ١/ ٤٠٨.

(٢) الهادي ١/ ٢٤٣.

(٣) غاية المريد ص: ٢٣٤.

المبحث الثاني
شروطُ السَّكْتِ وضوابطُه

حتى يتحقق السَّكْتُ لا بدَّ من توفر شروطٍ معيَّنةٍ له، وهي:

١- أن يكون الحرف المسكوت عليه ساكناً؛ فلا يأتي السَّكْت على متحركٍ، قال ابنُ الجَزَرِيِّ(ت٨٣٣هـ): «اعلم أنه لا يجوز السَّكْت إلا على ساكن»[(١)]. وهذا الساكن إما أن يكون حرف مدٍّ ولين؛ كما في السَّكْت على المدين: المتصل، والمنفصل. وقد يكون حرف لين فقط؛ وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وقد يكون حرفاً صحيحاً؛ كما في السَّكْتات الأربع عن حفصٍ، والسَّكْت على بعض الحروف المقطعة في فواتح السور. وسيأتي التمثيل لكلٍّ في ثنايا البحث.

٢- السَّكْت محله الوصل[(٢)]؛ لما تقدم من أن السَّكْت قطع الصوت زمناً من دون تنفس، فإذا صحبه تنفس صار وقفاً أو قطعاً، وانتفى كونه سكتاً.

٣- تجري في السَّكْت أحكام الوقف؛ من الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال[(٣)]؛ والعلة فيه أنَّ السَّكْت يشارك الوقف في قطع الصوت فتجري عليه أحكامُه[(٤)]. ويُسْتَثْنَى من ذلك السَّكْت على الهمز؛ فإنه يأخذ حكم الوصل؛ من حيث تنوين المنون ونحو ذلك، قال الصفاقسيُّ (ت ١١١٨هـ) في بيان الأوجه بين سورة القارعة وسورة التكاثر؛ من قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١] إلى قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر:١] :«...ثم مع السَّكْت لخلفٍ، وإنما لم يندرج في السَّكْت مع من سكت[(٥)] لأن سكتهم حكمه حكم الوقف؛ فيكون بإبدال تاء

(١) النشر ١/ ٤١٩.
(٢) كنْز المعاني ٢/ ١٨٥.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) الوافي ص: ٣١٠.
(٥) يعني ورشاً، وأبا عمرو، وابن عامر.

التأنيث هاءً، وسكته حكمه حكم الوصل؛ فيسكت على التنوين»[(١)].

٤- بعض أنواع السَّكْت تختص بآخر الكلمة[(٢)]؛ فلا يجوز في وسطها؛ كما في السَّكْت على المفصول لحمزة وغيره، وكما في سكتات حفص. وبعض أنواعه يأتي في وسط الكلمة كالسَّكْت على الموصول لحمزة وغيره أيضاً.

٥- السَّكْت مقيد بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية[(٣)].

وإلى النقطتين الرابعة والخامسة أشار ابن الْجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ) بقوله في البيت المتقدم آنفاً:

والسَّـكْت مِـنْ دُونِ تَـنَفُّسٍ **وَخُـصْ** **بِـذِيْ اتِصَـالٍ وَانْفِصَـالٍ حَيْـثُ نُـصْ**

وقد حكى السجاونديُّ (ت٥٦٠هـ) قولاً لبعض العلماء بالسَّكْت على (قال) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: ٦٦]؛ لأنَّ المعنى: قال يعقوب: اللهُ على ما نقول وكيلٌ. وقد ضَعَّفَ السجاونديُّ هذا القولَ بأنَّ السَّكْتةَ تفصل بين القول والمقول، وهو غيرُ جائزٍ[(٤)]. ولو أنه استدل بأن السَّكْت مقيَّدٌ بالسماع والنقل لكان أحسن وأولى.

(١) غيث النفع ص: ٦٤٦.

(٢) ينظر: البدور الزاهرة ص: ٢٠. هداية القاري ١/ ٤٠٩.

(٣) النشر ١/ ٢٤٣.

(٤) علل الوقوف ٢/ ٦٠٣. وانظر: تفسير النسفي ٢/ ١٩٧. منار الهدى ص: ٣٩٥.

المبحثُ الثَّالِثُ
أنواعُ السَّكْتِ ومواضعُهُ

جاء السَّكْت في القراءات على عدة أنواعٍ، يأتي ذكرها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: السَّكْت بين السورتين بشكل عام

للقراء بين السورتين-غير الأنفال وبراءة-عدة أوجهٍ؛ وهي: البسملة، والسَّكْت، والوصل[١]. وقد ورد السَّكْت عن: ورشٍ، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، في أحد الأوجه الثلاثة عنهم، وعن خلف العاشر في أحد وجهيه[٢].

وذكر المتأخرون أن هذا مشروطٌ بأن تكون السورة الثانية بعد السورة الأولى في ترتيب المصحف الشريف، سواءٌ كانتا مرتبتين أو غير مرتبتين[٣]. وأما إذا كانت الثانية قبل الأولى في ترتيب المصحف فإن السَّكْت يمتنع في هذه الحالة، وتتعيَّن البسملةُ لجميع القراء[٤]. وهو أمر لم يتطرق إليه المتقدمون من علماء القراءات؛ وإنما هو تقييد ذكره المتأخرون. وكذا تتعيَّن البسملةُ لجميع القراء إذا وُصِلَت سورةُ الناسِ بسورةِ الفاتحةِ[٥]، وكذا لو وصل آخر السورة بأولها[٦]، وهما أمران نصَّ عليهما المتقدمون.

ووجه السَّكْت بين السورتين لورش وأبي عمرو وابن عامرٍ[٧] هو المختار والمقدم لهم، ولم يذكر الدَّانِيُّ (ت٤٤٤هـ) غيرَه لهم[٨]. وبالسَّكْت قرأ الدَّانِيُّ لورش

(١) النشر ١/ ٢٥٩. تحبير التيسير ص: ١٨٤. البدور الزاهرة ص: ١٤.
(٢) المراجع نفسها.
(٣) هداية المريد ص: ٥. الوافي ص: ٤٧.
(٤) التيسير ص: ١٨. هداية المريد ص: ٥. البدور الزاهرة ص: ١٤.
(٥) المكرر ص: ٢٧. النشر ١/ ٢٧٠. الوافي ص: ٤٦. البدور الزاهرة ص: ١٤.
(٦) النشر ١/ ٢٧٠. الوافي ص: ٤٧.
(٧) ويلحق بهم يعقوبُ الحضرميُّ.
(٨) التيسير ص: ١٧-١٨. وينظر: التذكرة ١/ ٦٣.

على جميع شيوخه[١].

والذي استقر عليه العمل من الشاطبية الأخذ للمذكورين بالأوجه الثلاثة مرتبة على هذا الترتيب: السَّكْت، الوصل، البسملة. وإنما أخر وجه البسملة لهم لأنه من زيادات الشاطبية على التيسير[٢].

قال الصفاقسيُّ (ت ١١١٨هـ): «وكل من له تركها [أي: البسملة] فله وجهان: السَّكْت بين السورتين، والوصل. والسَّكْت مقدَّمٌ ؛ لأنه المختارُ ، ومذهبُ الجمهور»[٣]. وقد استُدِلَّ على تقديم السَّكْت على الوصل بقول الشاطبيِّ رحمه الله:

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلاَيَاهُ حَصَّلا[٤]

قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): «والنون في (وَاسْكُتَنْ) للتوكيد، ولعله قصد بذلك أنَّ السكوتَ لهم أرجحُ من الوصل»[٥].

المطلبُ الثاني: السَّكْت بين الأنفال و براءة بشكلٍ خاصٍّ

لكلٍ من القُرَّاء العشرة -حتى حمزة وخلف- بينَ آخرِ الأنفالِ وأوَّلِ براءةَ ثلاثةُ أوجهٍ: الوقفُ، والسَّكْتُ، والوصلُ[٦].

وقد نظمها السمنوديُّ (ت ١٤٢٩هـ) بقوله:

وَبَيْنَ الأَنْفَالِ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ قِفْ وَاسْكُتَنْ وَصِلْ بِلا بَسْمَلَةِ[٧]

ووجه السَّكْت هنا لا إشكال فيه عن القُرَّاء الذين يسكتون بين كل سورتين[٨]؛

(١) تحبير التيسير ص : ١٨٤.

(٢) كنْز المعاني ٢/ ١٨٦-١٨٧. تحبير التيسير ص: ١٨٤. الفجر الساطع ١/ ٣٧٠.

(٣) تنبيه الغافلين ص: ١٠٧.

(٤) الشاطبية ص: ٩، البيت رقم (١٠١).

(٥) إبراز المعاني ص: ٦٦- ٦٧.

(٦) النشر ١/ ٢٦٩. البدور الزاهرة ص: ١٤. الهادي ١/ ١٢٥.

(٧) تلخيص لآلئ البيان ص: ١٨.

(٨) النشر ١/ ٢٦٩.

فحكم ما بين الأنفال وبراءة كحكم ما بين أيِّ سورتين.

وحكى أبو عليٍّ البغداديُّ (ت٤٣٨هـ) في كتاب (الروضة) عن أبي الحسن الحماميِّ (ت٤١٧هـ) عن حمزةَ أنه كان يسكت بين الأنفال والتوبة، ثم قال: «وعليه أعوِّل»[١].

واستدل ابْنُ الْجَزَرِيِّ بهذا على أنه إذا أُخِذَ بالسَّكْت عن حمزة فالأخذ عن غيره أحرى[٢]؛ لأنه يقرأ بالوصل بين السورتين وجهاً واحداً.

والأوجه الثلاثة المذكورة بين الأنفال وبراءة -بما فيها السَّكْت- تجوز أيضاً بين آخر أي سورة وأول براءة، بشرط أن تكون هذه السورة قبل سورة براءة في ترتيب المصحف الشريف؛ فمثلاً لو وصل آخر سورة آل عمران بأول سورة براءة جازت تلك الأوجه الثلاثة للجميع. بخلاف ما إذا كانت السورة بعد براءة في ترتيب المصحف الكريم؛ كأن وصل آخر سورة الكهف بأول سورة براءة؛ فيمتنع حينئذ السَّكْت والوصل وتتعين الوقف. وكذلك إذا كرر القارئ سورة براءة؛ بأن وصل آخرها بأولها[٣].

وعلى العكس من ذلك ما ذكره ابنُ غلبونَ (ت ٣٩٩هـ) في التذكرة[٤]، وغيرُه[٥]؛ من اختيار الوصل لمن له السَّكْت؛ وهم: ورش، وأبو عمرو، وابن عامر[٦]، في خمسة مواضع؛ وهي: الأنفال ببراءة، والأحقاف بالقتال، والقمر بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بقريش[٧]. وزاد ابنُ الطفيلِ الإشبيليُّ موضعاً سادساً؛ وهو: الحجر بالنحل[٨].

---

(١) روضة المالكي ٢/ ٦٦٣.

(٢) النشر ١/ ٢٦٩.

(٣) البدور الزاهرة ص: ١٤. هداية القاري ٢/ ٥٦٩-٥٧٠. الهادي ١/ ١٢٥.

(٤) ١/ ٦٤.

(٥) ينظر: الإقناع ص: ٥٥. النشر ١/ ٢٦٢. الفجر الساطع ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٦) ويلحق بهم يعقوب الحضرمي.

(٧) النشر ١/ ٢٦٢.

(٨) كنْز المعاني ٢/ ١٩٠. الفجر الساطع ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

ونَسَبَ بعضُهم إلى أبيٍّ بن كعبٍ رضي الله عنه أنه كان يستحسن هذا[(١)].

وعُلِّلَ الوصلُ في هذه المواضعِ بمشاكلةِ آخرِ السورةِ لأول التي تليها[(٢)].

وهذا المنقول لا عَمَلَ عَلَيْهِ؛ لأن القراءةَ سنةٌ متبعةٌ، لا يُقال فيها بالرأي والاجتهاد؛ بل لا بدَّ في ذلك من نقلٍ وروايةٍ. وإذا كان رأيُ الجمهور هو عدمَ التفرقةِ بين الزهر وغيرها؛ لعدم وجود نصٍّ فما هنا أولى وأحرى. والمشاكلة المذكورة لا ترقى لأن تكون دليلاً على الأمر المذكور. وأيضاً فلو سُلِّمَتْ تلك المشاكلةُ في بعض المواضع فإنها لا تُسَلَّمُ في بعضٍ؛ كالأنفال وبراءة؛ إذ لا تظهر المشاكلة بين قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥] وقوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]، والله تعالى أعلم.

المطلبُ الثالثُ: السَّكْت في الأربع الزهر لمن له الوصل فيها

اختار بعض أهل الأداء الفصل بالبسملة بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، لمن ورد عنه السَّكْت في غيرهن، وهم: ورش وأبو عمرو وابن عامر[(٣)]، من غير نصٍّ عنهم؛ وإنما هو استحباب من الشيوخ لهم. واختاروا السَّكْت لمن له الوصل في غيرهنَّ؛ وهم المذكورون وحمزةُ[(٤)].

والمختار الذي عليه أكثر المحققين هو عدمُ التفرقةِ بين الزهر وغيرها؛ لعدم وجود نصٍّ فيها[(٥)].

وقد قيل بزيادة موضع خامسٍ على الأربع الزهر؛ وهو: بين القدر والبيِّنة[(٦)].

---

(١) الإقناع ص: ٥٦.

(٢) التذكرة ١/ ٦٤. الإقناع ص: ٥٥.

(٣) ويلحق بهم يعقوب الحضرمي.

(٤) الوافي ص: ٤٧-٤٨.

(٥) الفجر الساطع ١/ ٣٨٨- ٣٨٩. هداية المريد ص: ٥. الوافي ص: ٤٨.

(٦) كنْز المعاني ١/ ١٩٠. الفجر الساطع ١/ ٣٩١.

المطلبُ الرابعُ: السَّكْتُ على رؤوس الآي مطلقاً

قال ابنُ الْجَزَرِيِّ (ت ٨٣٣هـ): «الصَّحِيحُ أَنَّ السَّكْت مُقَيَّدٌ بِالسَّمَاعِ وَالنَّقْلِ، فَلا يَجُوزُ إِلا فِيمَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بِهِ لِمَعْنىً مَقْصُودٍ بِذَاتِهِ. وَذَهَبَ ابْنُ سَعْدَانَ فِيمَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ، إِلَى أَنَّهُ جَائِزٌ فِي رُؤُوسِ الآيِ مُطْلَقًا حَالَةَ الْوَصْلِ؛ لِقَصْدِ الْبَيَانِ. وَحَمَلَ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَلَى ذَلِكَ[(١)]».

والمعوَّل في هذا على ما صححه ابن الْجَزَرِيِّ في صدر كلامه. وأما ما حكاه ابْنُ سَعْدَانَ والْخُزَاعِيُّ فهو مخالفٌ للصحيح الذي عليه العمل عند أئمة الفنِّ.

وأما حملُهُمُ الحَدِيثَ المرويَّ في ذلك على السَّكْت فهو تحكُّم مردودٌ، وهو خلاف الأصل؛ إذ لا مسوغ لتفسير الوقف بالسَّكْت.

المطلبُ الخامسُ: السَّكْتُ على الساكنِ قبلَ الهمزِ

الأصلُ في الهمزِ التَّحقيقُ، ولكن نظراً لكون الهمز ثقيلاً فقد جرى أكثر العرب على تخفيفه بأحد أنواع التغيير التي هي: التسهيل بين بين، والإسقاط، والإبدال، والنقل[(٢)].

ومن لغاتهم فيه السَّكْت على الساكن قبله؛ لبيان الهمز وتحقيقه؛ خوفاً من خفائه[(٣)].

والساكن الذي يسكت عليه قبل الهمز أربعة أقسام؛ وهي[(٤)]:

١- الساكن المفصول، أي: أن يأتي حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ أو شبه صحيح في آخرِ كلمةٍ، ويأتي الهمز في أول تاليتها. نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾

(١) النشر ١/ ٢٤٣، ويقصد حديث أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ؛ يَقْرَأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ يَقِفُ». أخرجه أَبو داود في السنن: كتاب الحروف والقراءات، برقم(٤٠٠١). والترمذي في السنن: كتاب أبواب القراءات، الحديث رقم (٢٩٢٧). وأحمد في مسنده ٦/ ٣٠٢، برقم (٢٦٦٢٥). وصححه الشيخ الألباني، والشيخ الأرناؤوط.

(٢) الإضاءة ٢٢-٢٣.

(٣) النشر ١/ ٤١٩.

(٤) النشر ١/ ٤١٩-٤٢٠.

[البقرة: ١٤]، ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

٢- الساكن الموصول، أي: أن يأتي حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ أو شبه صحيح في آخرِ كلمةٍ، ويأتي الهمز بعده في كلمةٍ واحدةٍ، نحو: ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ٱلظَّمۡـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] ﴿دِفۡءٌ﴾ [النحل: ٥].

٣- المد المنفصل، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩].

٤- المد المتصل، نحو:﴿جَآءُو﴾ [آل عمران: ١٨٤]، ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

وقد ورد السَّكْت عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس، على تفصيل في الطرق عنهم في ذلك[(١)].

وملخص ما يأتي عنهم في السَّكْت إن قرأوا به لا يخرج عن هذه المراتب الخمس[(٢)]:

١- السَّكْت على لام التعريف و(شيء)كيف جاء؛ مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً.

٢- السَّكْت على لام التعريف و(شيء) أيضا والساكن المنفصل غير حرف المد.

٣- السَّكْت مطلقا؛ أي: على لام التعريف و(شيء) أيضا والساكن المنفصل والمتصل غير حرف المد.

٤- السَّكْت على جميع ما ذكر وعلى حرف المد المنفصل.

٥- السَّكْت على جميع ذلك وعلى المتصل أيضا.

وهذه المراتب الخمس مرتبةٌ تصاعدياً؛ بحيث تشتمل كلُّ رتبةٍ على الرتبة التي قبلها لزاماً، وعليه فلا يوجد من القُرَّاء من يقرأ مثلاً بالسَّكْت على الساكن المفصول دون أن يسكت على لام التعريف و(شيء)، ولا يوجد من يقرأ بالسَّكْت على الساكن الموصول دون أن يسكت على الساكن المفصول، وهكذا.

---

(١) النشر ١/ ٤٢٠-٤٢٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٨٥-٨٨.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص: ٨٥- ٨٦.

وقد اصطلح على تسمية السَّكْت على لام التعريف و(شيء) والساكن المفصول برتبة السَّكْت الخاص، وعلى تسمية السَّكْت على المذكور مع السَّكْت على الساكن الموصول أيضاً برتبة السَّكْت العام[١] أو المطلق[٢].

المطلب السادس : السَّكْت على حروف الهجاء في فواتح السور

قرأ أبو جعفر بالسَّكْت على كل حرف من حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو ﴿الٓمٓ﴾، ﴿الٓمٓرٰ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾، ﴿نٓ﴾. ويلزم من سكته إظهار المدغم؛ كما في ﴿يٰسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [يس: ١، ٢]، وكذا إظهار المُخفى؛ كما في ﴿طسٓۚ تِلۡكَ﴾ [النمل: ١]، وقطع همزة الوصل بعدها؛ كما في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢][٣].

المطلب السابع : السَّكْت على كلمات مخصوصة

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : السَّكْتات الأربع عن حفصٍ

قرأ حفصٌ عن عاصمٍ بخلف عنه[٤] بالسَّكْت في أربعة مواضع في القرآن الكريم ، وهي:

١ – السَّكْت على الألف المبدلة من التنوين في لفظ ﴿عِوَجَاۜ﴾ [الكهف: ١]، ثم يقول: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢].

٢ – السَّكْت على الألف من لفظ ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢] ثم يقول: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾.

---

(١) صريح النص ص: ٩.

(٢) قال في الطيبة ص ٤٧، البيت رقم: (٢٣٦):

وَالْبَعْضُ مُطْلَقاً وَقِيلَ بَعْدَ مَدْ أَوْ لَيْسَ عَنْ خَلاَّدٍ السَّكْت اطَّرَدْ

(٣) النشر ١/ ٤٢٤-٤٢٥. تحبير التيسير ص: ٢٨٢. إتحاف فضلاء البشر ص : ٨٨.

(٤) ينظر تفصيل الطرق عنه في ذلك في: النشر ١/ ٤٢٥. صريح النص ص: ١٩.

٣ – السَّكْت على النون من لفظ (من) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] ثم يقول: «راق»، ويلزم من السَّكْت إظهار النون الساكنة عند الراء؛ لأن السَّكْت يمنع الإدغام.

٤ – السَّكْت على اللام من لفظ (بل) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] ثم يقول: (ران) ويلزم من هذا السَّكْت أيضاً إظهار اللام عند الراء؛ لأن السَّكْت يمنع الإدغام هنا أيضاً.

الفرع الثاني : السَّكْت على ﴿مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ﴾

القُرَّاء إذا وصلوا قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْ﴾ بقوله:﴿هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] على قسمين : فمنهم من يحذف هاء (ماليه) وصلاً؛ وهما حمزةُ ويعقوبُ. ومنهم من يثبتها ؛ وهم الباقون[(١)]. ومن يثبتها وصلاً له فيها وجهان: الأول: أن يسكت سكتةً لطيفةً؛ للفصل بين الهاءين. والثاني: أن يدغم الهاء في الهاء. والوجهان صحيحان مقروءٌ بهما. والأول هو المرجح والمقدم في الأداء[(٢)].

ولورش في هذا الموضع تفصيل، خلاصته أن السَّكْت على ﴿مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ﴾ وعدمه مفرعان على قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّى﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]؛ بحيث إذا قُرِئَ بترك النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّى﴾ فإنه تتعين القراءة بالسَّكْت في ﴿مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ﴾، **وإذا قُرِئَ بالنقل تعينت القراءة بالإدغام**[(٣)].

الفرع الثالث: السَّكْت على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾

قرأ البزيُّ وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بهمزةٍ مكسورةٍ من دون ياءٍ، ولهما في الهمزة بعد ذلك وجهان: تسهيلها بين بين مع المد والقصر، ولهما أيضاً إبدالها ياءً ساكنةً مع المد المشبع للساكنين، فلهما فيه الإدغام، ولهما فيه الإظهار

(١) إتحاف فضلاء البشر ص :١٤٠، ٥٥٥. البدور الزاهرة ص: ٣٢٦.

(٢) الإقناع ص: ٥٩. إبراز المعاني ص: ١٩٤. النشر ٢/ ٢١. إتحاف فضلاء البشر ص: ٥٥٥. تنبيه الغافلين ص: ٩٤. البدور الزاهرة ص: ٣٢٦. الوافي ص: ١١٠.

(٣) التبصرة ص: ٩٣. جامع البيان للداني ص: ٢٦٨. إتحاف فضلاء البشر ص: ٥٥٥. الوافي ص: ١١٠.

أيضاً. وعلى وجه الإظهار هذا فلا يُتَمَكَّنُ من النطق به إلا مع سكتةٍ لطيفةٍ تفصل بين الياءين.

وقد قيل: إن وجه السَّكْت هذا هو المقدم في الأداء، على خلافٍ في ذلك[١].

والوجهان صحيحان، مقروءٌ بهما للبزيِّ وأبي عمرو بروايتيه. خلا أنَّ من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار فقط مع اعتقاد صحة الإدغام، ومن قرأ بطرق النشر يقرأ بهما[٢]، قال الجمزوريُّ: «والذي ذكره المنصوريُّ في تحريراته على الطيبة أن الوجهين له من طريق الطيبة، والإظهار من طريق الحرز»[٣].

المطلبُ الثَّامنُ: هل يتساوى مقدارُ السَّكْتِ باختلافِ أنواعِهِ أم لا؟

الذي يظهر من كلام المتأخرين هو تساوي السَّكْت بجميع أنواعه، وأن ذلك كله بمقدار حركتين. قال عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ): «والسَّكْت هو الوقفُ على آخر السورة وقفةً لطيفةً من غير تنفس، كسكت حمزة على الهمز»[٤]. وقال المرصفيُّ (ت ١٤٠٩هـ): «ورد عن حفصٍ عن عاصمٍ من الشاطبية أنه كان يسكت سكتةً لطيفةً من غير تنفس **بقدر حركتين** في حالة الوصل في أربعة مواضع في التنْزيل»[٥].

وأما المتقدمون فقد اختلف كلامهم في ذلك؛ فَنَصَّ سبطُ الخيَّاطِ (ت٥٤١هـ): على أن السكتة بين السورتين هي: «وِقْفَةٌ تُؤْذِنُ بِإِسْرَارِهَا»[٦]، أي: بإسرار البسملة. وحمل ابنُ الْجَزَرِيِّ كلامه على أنَّ زَمَنَ السَّكْتِ بقدر البسملة[٧].

ولا ريب أن زمن الإسرار بالبسملة هو أكثر من ضعفيِ المدِّ الطبيعيِّ أو ثلاثة

(١) الرسالة الغراء ص: ٢٠.
(٢) غيث النفع ص: ٥٩٨.
(٣) الفتح الرحماني ص: ٤٩.
(٤) الوافي ص: ٤٦.
(٥) هداية القاري ١/ ٤٠٨.
(٦) المبهج ص: ٣٤٦.
(٧) النشر ١/ ٢٦٢.

أضعافه. ومن المحتمل أن يُخَرَّجَ كلامُ سبطِ الخيَّاطِ على أن قوله: «تُؤْذِنُ بِإِسْرَارِهَا» معناه: (تشعر)، وهذا لا يقتضي المساواة كما هو ظاهرٌ. والإشعار المذكور يحصل بمقدار حركتين، فلا داعي للزيادة.

وأما ابْنُ الْجَزَرِيِّ فقد رأى أن السكت بين السورتين مساوٍ للسكت على الهمز؛ فقد عقَّب على كلام سبطُ الخيَّاطِ بقوله: «والذي قرأتُ به وآخذ؛ السكت عن جميع من رُويَ عنه السكت بين السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس، **قدر السكت لأجل الهمز عن حمزة وغيره**، حتى إني أخرجت وجه حمزةَ مع وجه ورشٍ بين سورتي (والضحى)، و(ألم نشرح) على جميع من قرأته عليه من شيوخي، **وهو الصواب**»[1].

وهو ما عُبِّرَ عنه فيما بَعْدُ بحركتين، وهذا يشمل جميع أنواع السَّكْت ومواضعه. والله تعالى أعلم.

(١) المرجع نفسه ١/ ٢٦٣.

المبحثُ الرَّابِعُ
توجيهاتُ السَّكْت والمعاني المستفادةُ مِنْهُ

يشير ابنُ الجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ) بقوله: «... فالساكن الذي يجوز السَّكْت عليه إما أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقها، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك» [(١)] إلى وجود معانٍ في الجملة يكون من أجلها السَّكْت.

وللعلماء كلام حول توجيه أحكام السَّكْت التي تم استعراضها في المبحث السابق، وفي المطالب الأربعة الآتية استعراض هذه التوجيهات:

المطلب الأول: توجيه السَّكْت بين السور

للعلماء في توجيه هذا السَّكْت عدة أقوال، أهمها:

١- أن السَّكْت للإعلام بانتهاء السورة الأولى وابتداء السورة الثانية، قال مكيُّ بن أبي طالبٍ (ت ٤٣٧هـ): «... أراد أن يبين بالسَّكْت بينهما أن الأولى قد تمَّتْ، وأنه ابتدأ بثانية» [(٢)]. قال أبو عمرٍو الدانيُّ (ت ٤٤٤هـ): «.... والمذهبُ الآخرُ أن يُسكت بينهما سكتةً لطيفةً من غير قطع؛ ليؤذن بذلك بانقضاء السور وابتدائهن، فيكون ذلك عوضاً عن الفصل بينهن»[(٣)]. هذا على وجه العموم بين أيِّ سورتين، وهو على وجه الخصوص بين الأنفال وبراءة؛ لكونه وجهاً لجميع القراء، فالمقصد من السَّكْت هو الفصل بينهما، وبيان كونهما سورتين.

٢- أن السَّكْت في رواية من نقل عنهم للإشعار بأن البسملة عندهم ليست بآيةٍ من كلِّ سورة[(٤)].

---

(١) النشر ١/ ٤١٩.

(٢) الكشف ١/ ١٦-١٧.

(٣) نقله المنتوري في شرحه على الدرراللوامع ص: ١٠٥ عن كتاب (إيجاز البيان) للداني. ولم نعثر على كلام الداني في كتبه التي بأيدينا. وانظر: الفجر الساطع ١/ ٣٧٧.

(٤) الكشف ١/ ١٦-١٧. شرح الهداية ١/ ١٢.

وأما توجيه امتناع السَّكْت في حال وصل السورة بما فوقها، أو عند وصل السورة بنفسها فهو أن السورة والحالة هذه تكون مبتدأةً[(١)]. ولا سكت عند الابتداء.

وأما وجه السَّكْت بين الأنفال وبراءة أنهما سورتان، وإشعارٌ بالانفصال[(٢)].

وأما توجيه السَّكْت على الأربع الزهر لمن له الوصل بين السورتين فهو أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قُبْحٌ في اللفظ، فكره ذلك؛ إجلالاً للقرآن، وتعظيماً له. فإذا قال القارئُ: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ لَآ أُقْسِمُ﴾ [المدثر: ٥٦، القيامة: ١] وقع لفظُ النفي عُقيب لفظ المغفرة، وذلك في السمع قبيح. وإذا قال: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [الانفطار: ١٩، المطففين: ١] وقع الويل عُقيب اللفظ باسم الله تعالى، وهكذا في البقية[(٣)].

ولكن المحققين من العلماء على عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، وهو المَذْهَبُ الصَّحِيحُ المُخْتَارُ الذي عليه العَمَلُ في سائر الأمصار[(٤)].

ومستندُهم في عدم التفرقة الأمور الآتية:

١- عدمُ وجودِ نصٍّ وروايةٍ بذلك، وأنه مجرَّدُ استحبابٍ من أهل الأداء[(٥)].

٢- أنَّ القُبْحَ الذي ذكروه لا يزول عند اتصال البسملة بأوائل السور المذكورة، فلا فرق إذن بين الإتيان بالبسملة وتركها[(٦)].

٣- وجودُ آياتٍ في القرآن الكريم يُوهِمُ اتصالُها أكثرَ مما في الأربع الزهر؛ كما في وصل قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦] بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧][(٧)].

---

(١) النشر ١/ ٢٧٠. الفجر الساطع ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) الهادي ١/ ١٢٢.

(٣) الكشف ١/ ١٦-١٧. جامع البيان للداني ص: ١٥٠.

(٤) الفجر الساطع ١/ ٣٨٨- ٣٨٩. هداية المريد ص: ٥. الوافي ص: ٤٨.

(٥) جامع البيان للداني ص: ١٥٠. إبراز المعاني ص: ٦٧-٦٨. الفجر الساطع ١/ ٣٩١.

(٦) جامع البيان للداني ص: ١٥٠. الفجر الساطع ١/ ٣٩١.

(٧) إبراز المعاني ص: ٦٧-٦٨.

وأما ما قيل من زيادة موضع خامس؛ وهو ما بين القدر والبيِّنة فالجواب عنه أنه إذا كان رأي جمهور العلماء هو عدمَ التفرقة بين الزهر وغيرها فعدم اعتبار هذا الموضع الخامس أولى وأحرى. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: توجيه السَّكْت على الساكن قبل الهمز

توجيه السَّكْت في هذا الباب بإجمال هو أن السَّكْت لبيانِ الهمز وتحقيقه؛ خوفاً من خفائه[١]. وتفصيل ذلك أن الهمز سمة من سمات القبائل البدوية، مثل: تميمٍ وقيسٍ وبني أسدٍ ومن جاورها، أي: قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وأما قبائل التخفيف فهي القبائل الحضرية؛ ومنهم أهل الحجاز، وبخاصة قريش في مكة، والأوس والخزرج في المدينة، ولما كانت القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة، فإن تحقيق الهمزة كان في لسانها الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة، وأما القبائل الحضرية فكانت متأنية في نطقها، متّئدة في أدائها، فأهملت همز كلماتها... واستعاضت عن ذلك بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات مختلفة، كالتسهيل والتخفيف[٢].

وقد مال كثيرٌ من العرب إلى التخلص من نطق الهمزة بعدة وسائل؛ وهي: التسهيل، والنقل، والإبدال، والسَّكْت، والحذف وإدخال ألف بين الهمزتين. في حين مال آخرون إلى التحقيق[٣]، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): «اعلمْ أن الهمزة تكون في ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل» [٤].

ولعل الثِّقَلَ في نطقها- كما يشير الداني- جعل فيها تلك الأمورَ مجتمعةً[٥]. وقد

(١) النشر ١/ ٤١٩.
(٢) ينظر: الظواهر الصوتية ص: ٢٩.
(٣) ينظر: ظواهر لغوية ص: ٧.
(٤) الكتاب ٣/ ٥٤١.
(٥) ينظر: التحديد ص: ١٢٠.

وصف القدماءُ والمحدثون طريقة مرور النفس من مخرج الهمزة؛ وذلك عبر انحباس الهواء خلف الوترين الصوتيين ثم انفراجهما، فيخرج الهواء محدثاً صوتاً مسموعاً؛ هو صوت الهمزة، فالهمزة صوتٌ حنجريٌّ شديدٌ (انفجاريٌّ) مجهورٌ عند سيبويه[(١)]، وليس بالمجهور أو المهموس عند المحدثين[(٢)].

ولما كان مخرج الهمزة من أقصى الحلق، وكان النطق بها صعباً، وقد لا يوفيها القارئ حقها، فتخرج غير مستكملة صفاتها، كان السَّكْت على الساكن قبلها؛ زيادةً في بيانها وتحقيقها.

وأما بالنسبة للعلة الصوتية في الدرس الصوتي الحديث فإن العلة في السَّكْت على الهمز هي تحقيق النبر للمقطعين المتواليين[(٣)].

المطلب الثالث: توجيه السَّكْت على حروف الهجاء

للسكت على حروف الهجاء في فواتح السور فائدة عظيمةٌ؛ وهي بيان أنَّ هذه الحروف ليست من حروف المعاني؛ بل هي من حروف المباني، وهي مفصولةٌ، وإن اتصلت رسماً[(٤)].

وقد اختلف المفسرون وغيرهم اختلافاً كبيراً حول هذه الحروف، وهل هي لها محلٌّ من الإعراب أم لا، وهل لها معاني في ذواتها أم لا، على أقوالٍ كثيرةٍ ليس هذا محل تفصيلها[(٥)].

وقراءة أبي جعفر تأتي على القول بأن هذه الحروف غير معربةٍ، وأنها أُوردت

(١) الكتاب ٤/ ١٣٤، ولعله مجهور عنده كما يشير الحمد بتأثره بنطق الهمزة وهي متلوة بحركة، والحركة صوت مجهور، ينظر: ظواهر لغوية ص: ١٠.

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ص: ٩١. ظواهر لغوية ص: ١٠.

(٣) ينظر: القراءات القرآنية ص: ١٣٤.

(٤) النشر ١/ ٤٢٥.

(٥) ينظر على سبيل المثال: البحر المحيط ١/ ١٥٨. الدر المصون ١/ ٧٩. اللباب في علوم الكتاب١/ ٢٥١. روح المعاني ٢٢/ ٢١٠. تفسير المنار ٣/ ١٥٩.

مفردةً من غير عامل ولا عطف، فسكنت كأسماء الأعداد إذا وردت من غير عاملٍ ولا عطفٍ، فنقول: وَاحِدْ اثْنَيْنْ ثَلاثَةْ أَرْبَعَةْ... وهكذا[١].

المطلب الرابع: توجيه السَّكْت على الكلمات المخصوصة

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : توجيه السَّكْتات الأربع لحفص

ومجمل التوجيهات التي ذكرها علماء القراءات لهذه السَّكْتات الأربع ما يأتي:

١- السَّكْت على ﴿عِوَجَاۜ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢]، لإزالة اللبس الواقع من اتصال ﴿عِوَجَا﴾ بـ﴿قَيِّمًا﴾؛ **إذ هما معنيان متضادان؛ فالعوج ضد الاستقامة، فرفع اللبس بهذه السَّكْتة**[٢]. **وله توجيه آخر؛ وهو أن السَّكْت من أجل بيان انفصال قوله تعالى:** ﴿قَيِّمًا﴾ عما قبله؛ فالكلام قد تمَّ عند ﴿عِوَجَا﴾ ثم استأنف كلاماً جديداً بقوله: ﴿قَيِّمًا﴾، **والتقدير: جعله قيما**[٣].

٢- **السَّكْت على** ﴿مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢] ؛ لئلا يتوهم أن ﴿هَٰذَا﴾ الذي بعده صفة للمرقد؛ فكلام الكفار تمَّ عند كلمة ﴿مَّرْقَدِنَا﴾، **وقوله:** ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ **ليس من كلامهم؛ بل هو من كلام الملائكة، أو المؤمنين**[٤].

٣- السَّكْت على ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] ليُعلم أنهما كلمتان؛ وليست كلمةً واحدةً (مرَّاق) بوزن (فعَّال) للمبالغة، وهو بائع المَرَقَةِ[٥].

٤- السَّكْت على ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ [المطففين:١٤] ليُعلم أنهما كلمتان؛ وليست كلمةً واحدةً مثنى «بَرّ»[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٤٩. النشر ١/ ٤٢٤-٤٢٥. تنبيه الغافلين ص: ٤٦. درة الغواص ص: ٢٠٨.

(٢) شرح الهداية ٢/ ٣٩٢. إبراز المعاني ص: ٥٦٦. البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٧٩.

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية ٦/ ٤٣١٩. تفسير الماوردي ٣/ ٢٨٤. الكشاف ٢/ ٧٠٢. تفسير البيضاوي ٣/ ٢٧٢.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) تفسير القرطبي ١٩/ ١١٢. إبراز المعاني ص: ٥٦٦. اللباب ١٢/ ٤١٧.

(٦) المراجع السابقة.

الفرع الثاني: المناقشة والترجيح

أولاً: ما قيل في السَّكْت على ﴿عِوَجَاۜقَيِّمَا﴾ يناقش من الأوجه الآتية:

١- ما ذكر من الوهم غير مسلم، وغير مجمع عليه بين أهل التفسير وغيرهم؛ فمن المفسرين من يرى أن الآية على التقديم والتأخير؛ أي: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وهذا التقدير له من يؤيده[(١)]، وله من يعارضه[(٢)]. والنتيجة أن هذا التقدير محلُّ نزاعٍ، فلا يصلح دليلاً على المسألة.

٢- ونوقش الكلام من جانب آخر؛ من حيث إن الوهم غير واردٍ؛ لأن الوهم إنما يأتي فيما يصلح أن يكون وصفاً، ولا يصلح ﴿قَيِّمَا﴾ أن يكون وصفاً لـ﴿عِوَجَا﴾؛ **فإن الشيء لا يوصف بضده**[(٣)].

٣- **جواز أن يُعرَبَ** ﴿قَيِّمَا﴾ حالاً، إما من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، **وإما من الهاء في** ﴿لَّهُۥ﴾، **وإما أنه حال ثانية، وجوز أيضاً أن يعرب بدلاً**[(٤)]. **وجميع هذه الأعاريب تتنافى مع القول بالسَّكْت؛ إذ من المقرر في علم الوقف والابتداء أنه لا يُفصل بين الحال وصاحبها، ولا بين البدل والمبدل منه**[(٥)]. **وعند من لا يرى سنية الوقف على رؤوس الآي فإن الوقف على** ﴿عِوَجَا﴾ غير جائز؛ للتعلق اللفظي بين الكلامين.

٤- وتقدير انفصال الكلام المذكور عما قبله لا يسلم، ولو سلم فإن في القرآن الكريم مواضع كثيرة فيها مثل هذا الانفصال[(٦)]، وهي مما لم يذكر أحدٌ السَّكْت عليها، بل إن السَّكْت عليها غير جائز؛ لما تقدم من أن السَّكْت مقيَّد بالسماع والنقل.

٥- قال السمينُ الحلبيُّ (ت٧٥٦هـ): «قد يتأيَّد ما فعله حفصٌ بما في بعضِ

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٠٢. الدر المصون ٧/ ٤٣٤.

(٢) تفسير الرازي ٢١/ ٤٢٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٧٩.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٩٤. الدر المصون ٧/ ٤٣٣-٤٣٤. اللباب ١٢/ ٤١٦.

(٥) منار الهدى ص: ٩٥. الإضاءة ص: ٤٤.

(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٤٠.

مصاحفِ الصحابةِ: ﴿ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً، لكنْ جَعَلَه قيِّماً﴾»[(١)]. وما ذكره لا حُجَّةَ فيه؛ لأن القراءةَ المذكورةَ ليست من القراءات المتواترة التي يحتجُّ بها؛ بل هي قراءةٌ تفسيريةٌ، وهي ليست قرآناً اتفاقاً.

ثانياً: ما قيل في السَّكْت على ﴿مَرْقَدِنَا هَٰذَا﴾ يناقش من الأوجه الآتية:

١- المفسرون غير مجمعين على أن ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ؛ بل جَوَّزَ غيرُ واحِدٍ منهم أن تَكُونَ صفةً للمرقد[(٢)]، وهذا ما يتنافى مع السَّكْت، وينفي العلة التي ذكروها.

٢- لو سُلِّمَ ما قالوه فإنه يتمُّ بالوقف على ﴿مَرْقَدِنَا﴾ وقفاً مع التنفس، وهو الأولى لجميع القُرَّاء كما هو منصوصٌ في كتب التفسير وكتب الوقف والابتداء[(٣)]. ومن ثَمَّ فالمسألةُ خارجَ موضوع السَّكْت.

ثالثاً: ما قيل في السَّكْت على ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، و﴿بَلْ رَانَ﴾ يناقش من الأوجه الآتية:

١- أن الوهم المذكور ليس إلا في أذهان من قالوا به، ولا يشهد له سياقٌ ولا سباقٌ؛ كيف لا والكلام في البعث والنشور، وما يصاحبه من ويلٍ وثبورٍ، فما شأن بائع المرقة بهذا!! إن من الواجب تنزيه كتاب الله تعالى عن مثل هذه التأويلات.

٢- ما ذكروه من الوهم غير واردِ البتة؛ إذ إن كَسْرَةَ الْقَافِ فِي ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، **وَفَتْحَةَ النُّونِ فِي** ﴿بَلْ رَانَ﴾ تَكْفِيَانِ فِي زَوَالِ اللَّبْسِ[(٤)]. وهذا يدركه من له أدنى إلمامٍ بالعربية.

رابعاً: ردود عامة على السَّكْتات الأربع لحفص:

١- قال المهدويُّ (ت بعد٤٣٠هـ): «وكان يلزم حفصاً مثلُ ذلك في ما شاكل هذه

---

(١) الدر المصون ٧/ ٤٣٥. وانظر القراءة المذكورة في: تفسير الطبري ١٧/ ٥٩١. تفسير ابن عطية ٣/ ٤٩٥.

(٢) تفسير الطبري ٢٠/ ٥٣٢. معاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٩١. الكشاف ٤/ ٢٠. تفسير الرازي ٢٦/ ٢٩٢. الدر المصون ٩/ ٢٧٦.

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية ٩/ ٦٠٥٢. المكتفى ص: ١٧٥. تفسير البيضاوي ٤/ ٤٣٦. النشر ١/ ٢٣٠. منار الهدى ص: ٦٤١.

(٤) تفسير القرطبي ١٩/ ١١٢.

المواضع، وهو لا يفعله» [(١)]. وأوضح ذلك أبو شامة بقوله: «أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها:﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[يونس: ٦٥] فينبغي الوقف على ﴿قَوۡلُهُمۡۘ﴾؛ **لئلا يتوهم أن ما بعده هو المفعول. وكذا:** ﴿أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٦، ٧] ينبغي الاعتناء بالوقف على ﴿النار﴾، ثم يبتدأ بما بعده؛ لئلا يوهم الصفة» [(٢)]. وقد عقَّب السمينُ الحلبيُّ (ت٧٥٦هـ) على كلام أبي شامةَ (ت ٦٦٥هـ) بقوله: «وَتَوَهُّمُ هذه الأشياءِ مِنْ أبعدِ البعيدِ» [(٣)]. والجواب على كلام السمين أنه إذا كان توهم هذه الأشياء من أبعد البعيد فهل توهم اشتباه (من راق) بـ(مرَّاق) مقبولٌ وقريبٌ!؟

٢- أن حفصاً نفسه قد ورد عنه الإدراج في هذه السَّكْتات الأربع، كبقية القراء. وحينئذ فإن التعليلات المذكورة لا وجود لها.

خامساً : الرأي المختار:

والذي يظهر بعد هذه المناقشات أن سكت حفص على المواضع الأربعة المذكورة ليس له تعليل متجه سالم من النقد أو النقض. وعليه فإن سكت حفصٍ على هذه المواضع ليس إلا من باب اتباع الرواية، كما ذكره المهدويُّ [(٤)].

الفرع الثالث: توجيه السَّكْت على ﴿مَالِيَهۡۜ هَلَكَ﴾

وتوجيه ذلك أنَّ الهاء هي هاء السَّكْت، وحكمها السكون، ولا تحرك إلا في لضرورة، ولا تثبت إلا في الوقف [(٥)]؛ لبيان حركة الحرف الموقوف عليه. واعتبر ابن خالويه أن التحقيق على الأصل، والنقل على التخفيف [(٦)]؛ حيث ثبتت في المصحف

(١) شرح الهداية ٢/ ٣٩٢.
(٢) إبراز المعاني ص: ٥٦٦.
(٣) الدر المصون ٧/ ٤٣٦.
(٤) شرح الهداية ٢/ ٣٩٢.
(٥) ينظر: إبراز المعاني ص: ١٦٥.
(٦) ينظر: الحجة، لابن خالويه ص: ١٧٤.

بنية الوقف، فمن ترك النقل إليها رأى أن إثباتها في الوصل إنما هو بنية الوقف فلم يعتد بها، ومن نقل إليها جعلها كاللازمة لإثباتها في الرسم فاعتد بها[١].

وأما توجيه السَّكْت في ﴿مَالِيَهْۜ هَلَكَ﴾[الحاقة:٢٨،٢٩] على عدم النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْۜ إِنِّ﴾ لورش فلأن الهاء في كليهما هي هاء السَّكْت، وحكمها التسكين، وتوجيه إثباتها وصلاً هو إجراء الوصل مجرى الوقف.

ومن ثمَّ فلا بدَّ من عدم وجود تصادم بين الموضعين؛ فإما أن يُقرأ بإسكان الهاء في الموضعين معاً، وعليه فيلزم السَّكْت في ﴿مَالِيَهْۜ هَلَكَ﴾ ؛ لأن إظهار الهاء لا يتأتى إلا بالسَّكْت. وإما أن تُعامل هاء السَّكْت معاملة الحرف الأصلي؛ وذلك بالنقل في ﴿كِتَٰبِيَهْۜ إِنِّ﴾، **والإدغام في** ﴿مَالِيَهْۜ هَلَكَ﴾[٢].

الفرع الرابع: توجيه السَّكْت على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾

تقدم أن للبزيِّ وأبي عمرو وجهاً بإبدال همزة (اللائِ) ياءً ساكنةً، وعلى هذا الوجه يجتمع حرفان متماثلان في كلمتين: الأول ساكنٌ، والثاني متحركٌ، والقاعدة تقتضي وجوب إدغام الأول في الثاني. كما أن (اللاي) لغةٌ في (اللاء)، وهي لغةُ قريشٍ، فعلى هذا يجب الإدغام، وهو من باب الإدغام الصغير[٣]. وللإدغام توجيهٌ آخرُ؛ وهو أنه جاء طرداً للباب[٤]. وأما ترك الإدغام فتوجيهه أنه لعدم توالي الإعلال على الكلمة[٥]؛ وذلك أن أصل (اللائي) بياءٍ ساكنةٍ بعد الهمزة، والإبدال والتسكين عارضان، فلم يعتد بهما، فعُومِلَتِ الْهَمْزَةُ وهي مبدلةٌ معاملتها وهي محققةٌ ظاهرةٌ؛ لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كانت كذلك لم تدغم[٦].

---

(١) الكشف ١/ ٢٥١.

(٢) ينظر: التبصرة ص: ٩٣. جامع البيان ص: ٢٦٨. النشر ٢/ ٢١. إتحاف فضلاء البشر ص: ٥٥٥.

(٣) ينظر: الكشف ٢/ ٢٩٧. النشر١/ ٢٨٥. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٢٠.

(٤) الحجة، للفارسي ٦/ ٣١٣. الموضح ٣/ ١٠٢٣. غيث النفع ص:٥٩٠. الفتح الرحماني ص: ٤٩.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٣.

(٦) ينظر: مختصر بلوغ الأمنية ص: ٢٠.

وقد ذكر الشاطبيُّ (ت٥٩١هـ) الإظهار بقوله:

وَقَبْـلَ يَئِسْـنَ الْيَـاءُ فِي الَّـلاءِ عَـارِضٌ سُكُونًا أَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلاَ[١]

وفي كلامه إشارة إلى أن السوسيَّ يقرأ على وجه الإبدال بإظهارِ هذه الياءِ الساكنةِ، وعلَّلَ إظهارها بأن سكونها عارضٌ، أو هي نفسها عارضةٌ؛ لأن أصلها همزة فيمتنع إدغامها[٢]. ولا بُدَّ حينئذٍ من سكتةٍ لطيفةٍ على ياء (اللاي) وصلاً، قال الحسينيُّ (ت١٣٤٢هـ):

..... وَأَظْهِرَنْ مَعَ السَّكْت أَوْ أَدْغِمْ لِيَا اللائِ تَأْصُلا

لأَحْمَـــدَ وَالْبَصـــْرِي ....[٣]

(١) الشاطبية ص: ١١، البيت رقم (١٣١).

(٢) ينظر: التيسير ص: ٢٩. إبراز المعاني ص: ٨٩. سراج القارئ المبتدي ص: ٧٦. إرشاد المريد ص: ٣٦. الوافي ص: ٥٨.

(٣) انظر: الضباع، مختصر بلوغ الأمنية ص: ١٨. إرشاد المريد ص: ٣٦.

الخاتمة

نحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أن منَّ علينا بإتمام كتابة هذا البحث، وفي نهايته نسجل أبرز نتائجه :

١. بعض التوجيهات التي ذكرها العلماء في توجيه بعض مواضع السَّكْت ضعيفةٌ، وقد قمنا في هذا البحث بتوجيهها التوجيهَ الأصوبَ من وجهة نظرنا، ونسأل الله التوفيق والسداد.

٢. الصواب أن زمن السكت بجميع أنواعه ومواضعه متساوٍ، وكله بمقدار المدِّ الطبيعيِّ، أي بمقدار حركتين. ويكون مقدارُ السَّكْت متناسباً في الطول والقصر مع رتبة القراءة؛ تحقيقاً، أو حدراً، أو تدويراً، ويستثنى نحو: ﴿ وَٱلَّتِي يَبِسۡنَ﴾.

٣. إظهار المتماثلين حيثما وردت الرواية به لا يتأتى إلا بالسَّكْت. وقد ورد هذا في القرآن الكريم في موضعين اثنين فقط: ﴿ وَٱلَّتِي يَبِسۡنَ﴾ و﴿مَالِيَهۡۜ هَلَكَ﴾.

٤. الذي استقر عليه العمل أن السكت بدون تنفس، والقول بأنه يجوز مع السكت التنفس لا عمل عليه.

٥. وضع قيد (آخر الكلمة) في بعض تعريفات السكت غير دقيق؛ لأن السكت قد يأتي في وسط الكلمة.

قائمة المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية، بيروت. بدون تاريخ.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطى الشهير بالبناء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، ط١٤١٦،١هـ- ١٩٩٦م.

٤- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، لعلي محمد الضباع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبى وأولاده، القاهرة. ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥- الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٦- الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن البَاذِش، دار الصحابة، طنطا. بدون تاريخ.

٧- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٨- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٩- التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط١، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

١٠- تحبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق د. أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية للمحافظة على القرآن الكريم، جدة. بدون تاريخ.

١٢- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٣- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)،لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٤- تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن، لإبراهيم شحاته السمنودي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.

١٥- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لعلي النوري الصفاقسي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٦- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٧- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٩- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٠- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢١- الجعبري ومنهجه في كنْز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنْز، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. بدون تاريخ.

٢٤- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٥- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء، د. علي محمد توفيق النحاس، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي)، لشهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون تاريخ.

٢٧- الروضة في القراءات الإحدى عشر، لأبي عليّ الحسن بن محمد المالكي البغدادي، دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراة، إعداد نبيل بن محمد آل إسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢٨- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لعثمان بن محمد، ابن القاصح، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

٣٠- سكتات حفص في القرآن الكريم من طريق الشاطبية وتوجيهها، للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، بحث منشور في مجلة الدرعية، العدد ٢٣، السنة السادسة، رمضان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣١- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، حققه: مشهور حسن آل سلمان، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢.

٣٢- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، حققه: مشهور حسن آل سلمان، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١. بدون تاريخ.

٣٣- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لمحمد بن عبد الملك المنتوري الأندلسي، تحقيق: الصديقي فوزي، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣٤- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، دراسة وتحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.

٣٥- صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص، لعلي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة. بدون تاريخ.

٣٦- صفحات في علوم القراءات، د. عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٣٧- الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري، لعادل هادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥م.

٣٨- ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

٣٩- علل الوقوف، لمحمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٠- غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤١- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفاقسي، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٢- الفتح الرحماني شرح كنْز المعاني بتحرير حرز الأماني، لسليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق: عبدالرازق بن إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٤٣- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أحمد بن محمد البوشخى،المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٤٤- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب، إربد، ١٤١٥ هـ- ٢٠٠٥.

٤٥- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٦- **الكشاف عن حقائق غوامض التنْزيل**، لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٧- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٩- **اللباب في علوم الكتاب**، لعمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥٠- **لسان العرب**، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٥١- **المبهج فى القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**، لعبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط، رسالة دكتوراة، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٢- **متن الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)**، للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٣- **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبى، دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٤- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .

٥٥- **مدارك التنْزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٥٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٧- **معاني القرآن وإعرابه**، لإبراهيم بن السري الزجاج، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٨- **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥٩- **مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن عبد الرحمن محمد، القاهرة، ط١، بدون تاريخ.

٦٠- **المكتفى في الوقف والابتداء**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمان، الأردن. ١٤١٧هـ- ١٩٨٧م.

٦١- **المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر**، لعمر بن قاسم النشَّار، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٢- **منار الهدى في بيان الْوَقْف والابتدا**، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مصطفى البابي الحلبى تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٦٣- **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، تصوير دار الكتاب العلمية. بدون تاريخ.

٦٤- **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، رسالة دكتوراة، تحقيق: السالم الجكنى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٦٥- **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**، لعلي الماوردي، تحقيق عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٦٦- **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٧- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢.

٦٨- **هداية المريد إلى رواية أبي سعيد**، لعلي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

٦٩- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ.د : الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٧٠- **الوافي في شرح الشاطبية** ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة السوادي للتوزيع ، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص	١٣
المقدمة	١٤
أسباب اختيار الموضوع	١٤
مشكلة الدراسة وأسئلتها	١٤
أهمية الدراسة	١٥
أهداف الدراسة	١٥
الدراسات السابقة	١٥
منهجية البحث	١٦
المبحث الأول : تعريفُ السكتِ وماهيَّتُه وزمنُه	١٧
المطلبُ الأوَّلُ: تعريفُ السَّكْتِ لغةً واصطلاحاً	١٧
المطلبُ الثاني: هل السَّكْت يكونُ مع تنفُّس أو يشترط عدم التَّنَفُّس؟	١٧
المطلبُ الثالثُ: تقديرُ زمنِ السَّكْت	١٨
المبحث الثاني: شروطُ السَّكْتِ وضوابطُه	٢١
المبحثُ الثَّالِثُ: أنواعُ السَّكْتِ ومواضعُهُ	٢٣
المطلب الأول: السَّكْت بين السورتين بشكل عام	٢٣
المطلبُ الثاني: السَّكْت بين الأنفال و براءة بشكل خاصٍّ	٢٤
المطلبُ الثالثُ : السَّكْت في الأربع الزهر لمن له الوصل فيها	٢٦
المطلبُ الرابعُ: السَّكْتُ على رؤوس الآي مطلقاً	٢٧
المطلبُ الخامسُ: السَّكْتُ على الساكنِ قبلَ الهمزِ	٢٧
المطلب السادس: السَّكْت على حروف الهجاء في فواتح السور	٢٩

المطلب السابع: السَّكْت على كلمات مخصوصة ٢٩
الفرع الأول: السَّكْتات الأربع عن حفصٍ ٢٩
الفرع الثاني: السَّكْت على ﴿مَالِيَهْۜ هَلَكَ﴾ ٣٠
الفرع الثالث: السَّكْت على ﴿ وَٱلَّتِى بَٰٓئِسْنَ﴾ ٣٠
المطلبُ الثَّامنُ: هل يتساوى مقدارُ السَّكْتِ باختلافِ أنواعِهِ أم لا؟ ٣١
المبحثُ الرَّابعُ: توجيهاتُ السَّكْت والمعاني المستفادةُ مِنْهُ ٣٣
المطلب الأول: توجيه السَّكْت بين السور ٣٣
المطلب الثاني: توجيه السَّكْت على الساكن قبل الهمز ٣٥
المطلب الثالث: توجيه السَّكْت على حروف الهجاء ٣٦
المطلب الرابع: توجيه السَّكْت على الكلمات المخصوصة ٣٧
الفرع الأول: توجيه السَّكْتات الأربع لحفص ٣٧
الفرع الثاني: المناقشة والترجيح ٣٨
الفرع الثالث: توجيه السَّكْت على ﴿مَالِيَهْۜ هَلَكَ﴾ ٤٠
الفرع الرابع: توجيه السَّكْت على ﴿ وَٱلَّتِى بَٰٓئِسْنَ﴾ ٤١
الخاتمة ٤٣
فهرس المصادر والمراجع ٤٤